

Distr.: General
19 October 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الخامسة عشرة

دورة بربادوس الافتراضية

3-7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري: التكامل الإقليمي من أجل مستقبل مرن وشامل للجميع ومستدام

الأونكتاد الخامس عشر

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

1- تناولت هذه المائدة المستديرة السبل الكفيلة بدعم الانتعاش الشامل والمستدام للبلدان النامية عن طريق تعزيز التكامل الإقليمي، وهدفت إلى تعزيز الإجراءات الملموسة التي من شأنها أن تسهم من خلال التكامل الإقليمي في إقامة روابط بين التجارة والضرورات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وزيادة التأزر فيما بينها.

2- وتألف فريق المناقشة من الشخصيات التالية: المفوض المعني بالتنمية الاقتصادية والتجارة والصناعة والتعدين، مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ ووزيرة الشؤون الاقتصادية والاستثمار، بربادوس؛ والأمانة العامة للكمونولث؛ ونائب وزارة التجارة والصناعة في الهند؛ ووالتر ج. ديرنبرغ، أستاذ مادة تنظيم التجارة، كلية الحقوق، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

3- وأشارت الأمانة العامة للأونكتاد في ملاحظاتها الافتتاحية إلى أهمية التكامل الإقليمي في النهوض بالتجارة. ومع ذلك، شددت على ضرورة أن يتيح التكامل الإقليمي انتعاشاً أكثر مرونة وشمولاً واستدامة، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والفقيرة والضعيفة التي تعتمد على التجارة والمحرومة من إمكانية الحصول على السلع الأساسية، بما في ذلك اللقاحات. وشددت على أن التكامل الإقليمي يمكن أن يكمل النظام التجاري المتعدد الأطراف في تنسيق تدابير التجارة والإنعاش الطارئة بطريقة تعود بالنفع على الجميع.

4- وشدد المشاركون الأول على دور التكامل والتعاون الإقليميين في تجنب "عقد ضائع" آخر في مجال التنمية. وقال إن الاتحاد الأفريقي يأخذ بنهج متعدد المستويات لمواجهة الصعوبات الناجمة عن الاعتماد على الواردات من اللقاحات، والأدوية المزيفة، وانعدام فرص الحصول على الأدوية الأساسية، وسلط الضوء على التدابير المتخذة لتعزيز الصناعة الصيدلانية الأفريقية بشكل مباشر، والنهوض بقدرة الاقتصاد ككل على الصمود من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية وفي إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.



5- وأكد المشاركون الثاني، الذي ركز على منطقة الكاريبي، على أربعة مجالات أدى فيها التكامل الإقليمي دوراً رئيسياً في التقدم المحرز في مجال التنمية. أولاً، ساعد التكامل الإقليمي في النهوض بجهود التنوع بتغيير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وثانياً، ساعد في تعبئة الأموال من القطاع الخاص، لا سيما من خلال الصناديق المخصصة لتحقيق النمو وبناء القدرة على الصمود. وقد وُفّر ذلك، مثلاً في بربادوس، سوقاً إقليمية للاستثمار، حيث سيكون المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ بمثابة مرحلة هامة في جهود جلب الموارد المالية. وثالثاً، مكن التكامل الإقليمي من تطوير شبكات النقل، التي يمكن أن تشكل عناصر أساسية في منطقة الكاريبي من أجل النهوض بالرعاية الصحية دون الإخلال بالقواعد التجارية القائمة. ورابعاً، ييسّر التعاون الإقليمي في مجال الاتصالات والتكنولوجيا، الذي يتسم بأهمية حاسمة. وأخيراً، أشار المشاركون الثاني إلى الحاجة إلى وضع إطار تنظيمي يعالج الزيادة في التداول عبر الإنترنت، وارتفاع أسعار التجوال، وينظم عمليات شركات التكنولوجيا الكبرى.

6- وتناولت المشاركة الثالثة أهمية التكافؤ في مجال اللقاحات، مشيرةً إلى أن البلدان الصغيرة والضعيفة لم تتلق سوى 1,4 في المائة من اللقاحات المتاحة على الصعيد العالمي. وقالت إن العديد من الاقتصادات النامية تعتمد على السياحة. ولما كانت الخدمات المتصلة بالسياحة قد تأثرت تأثراً كبيراً، دعت إلى إعطاء الأولوية للتفكيح في هذا القطاع. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى المزايا التي يتيحها الكومونولث والعمل الذي يجري الاضطلاع به لشراء اللقاحات، وتعزيز القدرة على التصنيع، وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمشترىات. وأخيراً، شددت على ضرورة التنفيذ السليم للأنظمة والتشريعات والعمل الجماعي وإنشاء أطر وأدوات للهيكل الإقليمية، وإلا فإن التكامل الإقليمي لن يكون فعالاً.

7- ولاحظ المشاركون الرابع أن الجائحة كشفت عن عدم استعداد البلدان لمواجهة مثل هذه الصدمات، وأن الضرر كان كبيراً بشكل خاص في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأكد الحاجة إلى إحراز تقدم في توسيع التعاون بين الشمال والشمال وبين الجنوب والجنوب، معتبراً أن كليهما يكملان بعضهما البعض ولا يحل أحدهما محل الآخر. وأخيراً، سلط الضوء على تأثير الهند على الاقتصاد الإقليمي مشيراً إلى أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا مثالان يحتذى بهما في مجال التعاون الإقليمي.

8- وتناولت المشاركة الخامسة دور النزعة الإقليمية في التصدي للحوار المانعة للمنافسة في إطار التجارة عبر الحدود. وأشارت إلى ضرورة إجراء إصلاحات وتنفيذ سياسة أنشط في مجال المنافسة، إلى جانب توضيح الصورة فيما يتعلق بالرابحين والخاسرين. وأخيراً، شددت المشاركة على أن النزعة الإقليمية عنصرٌ ضروري للتدفق الحر للتجارة ولتعزيز وفورات الحجم ومن شأنها أن تمكن البلدان النامية من التعبير بصوت جماعي.

9- وخلال المناقشة، سلط جميع المشاركون الضوء على زيادة التعاون والتنفيذ الفعال باعتبارهما عنصرين أساسيين في تعزيز التكامل الإقليمي وبناء قدرة الاقتصادات على الصمود. وأخيراً، قدم عدد قليل من المندوبين تفاصيل عن تجارب إيجابية في مجال التنمية الوطنية نابعة من التكامل الإقليمي وشجعوا الأونكتاد على تكريس التكامل والحوار الإقليميين في ولايته.